

تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر

(دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها)

Diagnosing the food security dilemma in Algeria

(A call to rehabilitate faltering agricultural policies and enhance their effectiveness)

طروبيا نذير¹¹ جامعة أدرار (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/01

تاريخ الاستلام: 2020/05/12

ملخص:

إن تحقيق الأمن الغذائي يظل هدفاً نشده جلاً للاقتصاديات العالمية لاسيما النامية منها. لكن الأمر يزداد صعوبة على الاقتصاديات الواقعة تحت رحمة الواردات لتأمين غذائها. والجزائر بدورها تسعى إلى تمتين دعائم الأمن الغذائي وفق خطط استراتيجية وتنموية تنوعت واختلفت بحسب الظروف السائدة من غداة الاستقلال إلى يومنا هذا. غير أن من الأمور التي تحول دون نجاعة وفعالية هذه الخطط الإستراتيجية هو القصور الذي يعتري التنمية الزراعية وعجزها عن إرساء معالم الأمن الغذائي، إذ أن السبب في ذلك يكمن في العديد من الأزمات والمعوقات التي صاحبت خطط التنمية الاقتصادية منذ السبعينات والتي أدت إلى إصابة الهياكل الاقتصادية باختلالات إنتاجية. ولعل أهم هذه المعوقات هو تخلف وتدني الأنظمة الاقتصادية وعدم إتباع سياسة زراعية واضحة المعالم. بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية وما تسببه من تحديات. وفي هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على أسباب تعثر خطط التنمية الزراعية الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي وكذا التحديات التي تواجه هذا الأمن محلياً وحتى على مستوى الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، التنمية الزراعية، القطاع الفلاحي، الفقر، الجزائر، الأسعار.

Résumé :

La sécurité alimentaire reste un objectif majeur visé par toutes les économies du monde, en particulier, celles en développement. Mais la réalisation de la sécurité alimentaire est difficile pour l'économie qui dépend des importations pour alimenter sa propre nourriture. L'Algérie, à son tour, cherche à renforcer les piliers de sa sécurité alimentaire à travers des plans stratégiques variant selon les circonstances et les conditions, du lendemain de l'indépendance à nos jours. Mais, parmi les choses qui nuisent à l'efficacité de ces plans stratégiques et qui menace la sécurité alimentaire est la faiblesse du développement agricole et son incapacité à établir les paramètres de la sécurité alimentaire et ça en raison des nombreuses crises et contraintes qui ont accompagné les plans de développement économique depuis les années soixante-dix, et qui a conduit à des déséquilibres dans les structures économiques productives, Résultant de la défaillance des systèmes économiques et ne pas suivre une politique agricole claire. En plus de l'impact des facteurs externes et des défis.

Dans cet article, nous allons essayer de faire la lumière sur les raisons de l'échec des plans de développement agricole visant à assurer la sécurité alimentaire ainsi que les difficultés rencontrées par cette sécurité au niveau local et même au niveau du monde arabe.

Mots clés : La sécurité alimentaire, l'autosuffisance, l'écart alimentaire, le développement agricole, le secteur agricole, la pauvreté, l'Algérie, les prix.

1. مقدمة:

تعدّ قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها على المستويين الدولي والمحلي، لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. وهو الأمر الذي يدفع بحكومات الدول إلى صياغة خطط استراتيجية، مستندة في ذلك إلى الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية. فإذا كانت الدول المتقدمة قد نجحت إلى حدّ كبير في تحقيق الأمن الغذائي وحفظ كرامة شعوبها، مَستخدمة كل ما من شأنه أن يحفظ هذا المكسب، فإن الدول النامية لا تزال، في معظمها، عاجزة عن تحقيق هذا الهدف. وهو ما أوقعها تحت رحمة الأسواق الدولية وما يحدث فيها من إضرابات وتقلبات.

فتحقيق الأمن الغذائي يعني الحفاظ على البقاء، غير أن التدابير والإجراءات المتخذة في الوطن العربي لا تكاد ترقى إلى المستوى الذي يؤهلها لضمان الأمن الغذائي للأجيال الحالية فضلا عن الأجيال القادمة، إذ بنظرة خاطفة لوضع الأمن الغذائي في الوطن العربي في مقارنة مع ما تملكه العديد من دوله من موارد طبيعية وبشرية ومالية، ستجعلنا ندرك يقينا أن هذا الوطن يعاني من مشكلة غذائية خطيرة، بدأت منذ أواخر السبعينات حتى أصبحت في وقتنا الحاضر واحدة من أخطر المعضلات التي تواجه جميع أقطاره.

وهو ما يدفعنا في النهاية إلى طرح الإشكالية التي فحواها:

فيما تكمن أسباب الإخفاق لخطط التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي وما السبيل إلى تفعيلها؟

أهمية البحث:

تمثل أهمية البحث في كون أن تشخيص مشكلة الأمن الغذائي تكتسي أهمية عظمى، ذلك أنها تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأمن القومي، خصوصا وأن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية تستلزم الوقوف عندها، لتشخيصها ووصف العلاج لها، لاسيما وان هذا القطاع يشكل اللبنة الأساسية لخطط الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

1. إبراز مفاهيم، مبادئ، ومتطلبات الأمن الغذائي؛
2. إبراز أهم محاور الأمن الغذائي في الجزائر؛
3. تحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي محليا وعربيا؛
4. تسليط الضوء على المسببات الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء العالمية؛
5. تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية وبرامجها في الجزائر وعرض مجموعة من الوسائل والسياسات لتنمية وتطوير الزراعة.

1. الأمن الغذائي، جوانب نظرية

لقد حضي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل الباحثين في دول العالم المختلفة، فضلا عن أن هذا الموضوع كان محور اهتمام الهيئات الدولية خصوصا بعد انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974

والذي انبثق عنه هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء، وقد عرفت باسم المجلس الأعلى للتغذية، كان هدفها تطوير الإنتاج الغذائي ودراسة أسواق المادة الغذائية، ومحاولة سدّ احتياجات الدول النامية من الأغذية. ولا يمكن أن تتضح صورة الأمن الغذائي إلا بالوقوف على مفهومه وأنوعه ومؤثراته وكذا المبادئ التي يركز عليها.

1.1 مفهوم الأمن الغذائي:

تتعدد مفاهيم الأمن الغذائي في الدراسات الأكاديمية المختلفة، ومن الصعب الوقوف على تعريف وحيد لهذا المصطلح، ولعله من المفيد سرد بعض هذه التعريفات لرفع اللبس عن مفهوم الأمن الغذائي. فهناك من يرى أن الأمن الغذائي هو "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد، كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم (حمدان، 1999). أما حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما "يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبّي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة"

2.1 مبادئ الأمن الغذائي: إن جل المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي تحمل في طياتها مبادئ عدّة، ولا

يمكن الحديث عن امن غذائي حقيقي إلا في ضوء توافر هذه المبادئ، ولعل أهمها (الدولي، 2009) :

- **الإتاحة:** ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة. يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد (يشمل المساعدات الغذائية).
- **إمكانية الوصول:** وصول الأفراد إلى موارد ملائمة (المستحقات) للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة، ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه (ويشمل الحق التقليدي للوصول إلى الموارد المشتركة).
- **الاستفادة:** الاستفادة من الغذاء من خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية، ليصل إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية. ويُبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- **الاستقرار:** كي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات. ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي).

1.3 مؤشرات الأمن الغذائي:

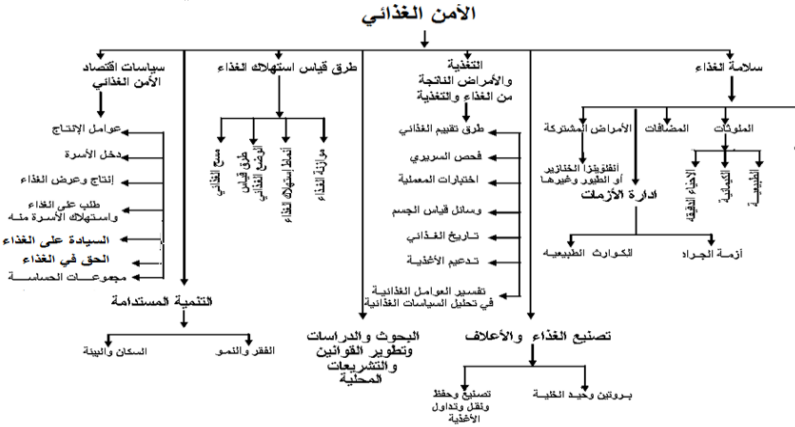
تتمثل مؤشرات الأمن الغذائي في (حمران، www.grenc.com/show_article_main) :

- الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وهو متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنويا من الغذاء في بلد ما منسوباً إلى سنة الأساس؛
- إمدادات الأسعار الحرارية يومياً، أي صافي الإمدادات الغذائية في بلد ما مقسمة على عدد سكانه يومياً؛

- نسبة الاعتماد على الأغذية، أي نسبة الواردات الغذائية إلى الأغذية المتاحة للتوزيع الداخلي؛
- المعونة الغذائية من الحبوب، أي كمية الحبوب التي تقدمها البلدان المتبرعة والمنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي والمجلس الدولي للقمح، التي يتم الإبلاغ عنها في سنة محصولية.
كما أن هناك معايير أخرى مستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد والتي يمكن حصرها في (غربي ف،، 2008):

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية ذات الاستهلاك السائد؛
 - نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي إلى وارداته؛
 - نسبة قيمة واردات السلع الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات؛
 - مقدار مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
 - نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.
- ولكي نقول أن الدولة قادرة على توفير الأمن الغذائي فلا بد من توفر كوكبة من المتغيرات الأساسية التي يركز عليها هذا الأمن، والمتمثلة في سلامة الغذاء، تجنب الأمراض الناجمة عن التغذية، تحقيق التنمية المستدامة وغيرها، كما هي مفصلة في الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01: الجوانب الأساسية لتقييم الأمن الغذائي للدولة



المصدر: يوسف محمد الشريك: مفهوم وبعض تطبيقات عن الأمن الغذائي والحق في الحصول على الغذاء وسيادة عليه، بحث منشور على الموقع، <http://fr.slideshare.net/shrekym/ss-15110449> (تاريخ الاطلاع 2017/03/12)

2. محاور الأمن الغذائي في الجزائر.

يمكن تحديد محاور الأمن الغذائي من خلال أمرين اثنين هما، الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.

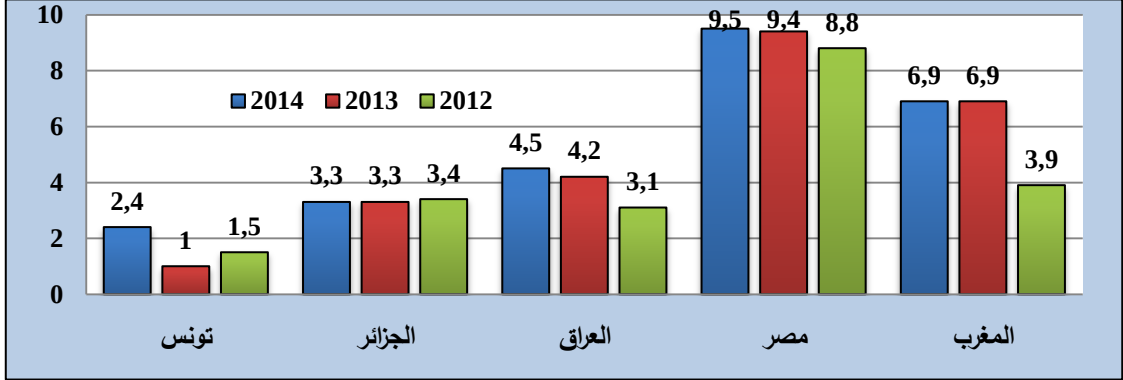
1.2. الفجوة الغذائية:

إن الفجوة الغذائية تمثل "الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي" (غربي ف)، أي تعني الفرق بين ما تستطيع إنتاجه من السلع الغذائية وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان. وبخصوص الجزائر، فإن طاقتها الإنتاجية الحالية لا تغطي

الاحتياجات الاستهلاكية، وهذا الوضع يستدعي اللجوء إلى استيراد اغلب السلع الغذائية الأساسية بكميات كبيرة.

وحتى في السنوات الأخيرة فإننا نجد إن إنتاجية الحبوب في الجزائر تعد ضعيفة إذا ما قورنت ببعض الدول العربية. فلو أخذنا إنتاج القمح كمثال عن الحبوب، فإن إنتاج الجزائر من هذه المادة استقر عند 3.3 مليون طن، في حين بلغ 6.9 و 9.5 مليون طن في كل من المغرب ومصر على التوالي سنة 2014، مثلما يوضح الشكل 02.

الشكل رقم 02: إنتاج القمح في بعض الدول العربية

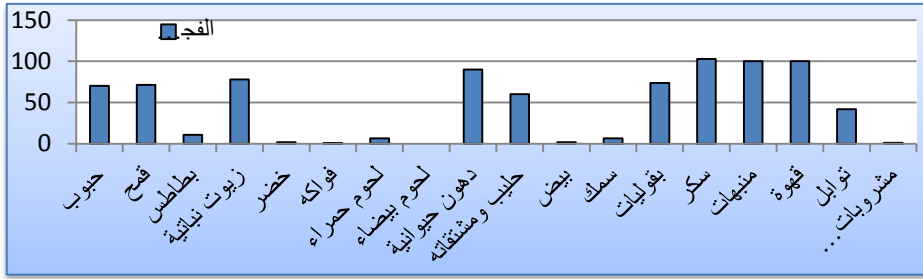


المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2014، ص 6.

غير أن البعض يرى أن إنتاج القمح يشهد تحسنا معتبرا في السنوات الأخيرة، سواء على المستوى المحلي أو العربي، حيث أن الفضل في ذلك يعود إلى البرامج والمشاريع التي تنفذها بعض الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي مستهدفة إنتاج الحبوب وبخاصة القمح، ومنها على سبيل المثال المبادرة الزراعية الشاملة في العراق، بالإضافة إلى الحملات القومية للنهوض بمحصول القمح بمصر، ومشروعات تنمية المحاصيل الغذائية في إطار مخطط المغرب الأخضر بالملكة المغربية، دون نسيان الجهود الكبيرة التي تبذل في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في الجزائر. (الريفية، www.aoad.org/Algeria)

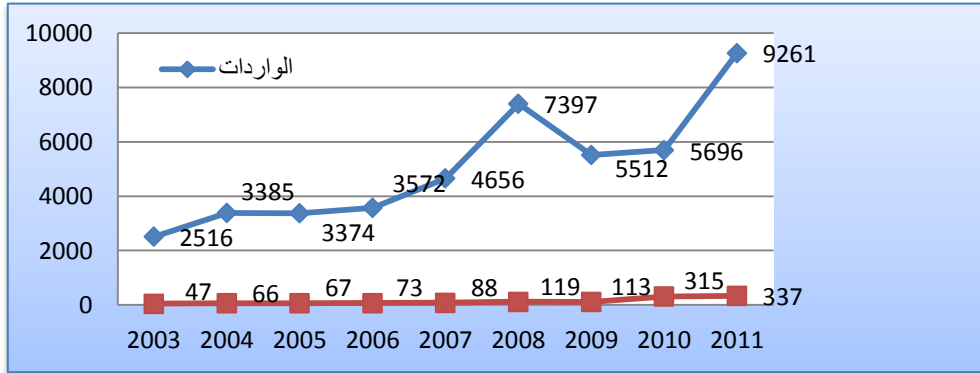
الفجوة الغذائية المتزايدة دفعت بالجزائر إلى مضاعفة حجم الواردات من السلع الأساسية، إذ انتقلت فاتورة الاستيراد من 2516 مليون دولار أمريكي سنة 2003 إلى 7397 سنة 2008 لتصل إلى حدود 9261 مليونا سنة 2011. أما عن الصادرات الغذائية، فهي بالكاد تراوح مكانها، إذ سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب 337 مليون دولار أمريكي (انظر الشكل 04). وفي ذات الصدد، فإن الجزائر تستورد ما يفوق نصف استهلاكها من القمح، وبما يزيد عن ذلك بالنسبة للسكر والزيوت والألبان. فعلى سبيل المثال، سجلت القهوة والسكر فجوة تقدر ب 100% وينسب غير بعيدة عنها بخصوص القمح والحليب ومشتقاته والزيوت النباتية والبقول الجافة، حيث تفوق النسبة فيها في المتوسط عن 60% (انظر الشكل 03).

الشكل رقم 03 : نسبة الفجوة الغذائية في الجزائر في الفترة 1990-2001 (%)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات: فوزية غربي، التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، ص 1

الشكل رقم 04 : تطور واردات وصادرات الغذاء خلال الفترة 2003-2011 (مليون دولار أمريكي)



- international Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Contry Report, N°09/111, Washington, April 2009, p33. (2003-2007)

- international Monetary Fund, **Algeria Statistical Appendix**, IMF Contry Report, N°13/49, Washington, February 2013, p24. (2007-2011)

وحتى على المستوى العربي، فإن الجزائر تحتل مرتبة لا تحسد عليها من حيث المساهمة في قيمة الفجوة الغذائية، إذ تشكل قيمة هذه الفجوة في 04 دول عربية 63.74% من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة لسنة 2014. وتتنوع على كل من السعودية، الجزائر، مصر والإمارات بحوالي 21.53% و 11.39% و 17% و 13.83% على التوالي (انظر الجدول 01). لكن عند حديثنا عن قيمة الفجوة الغذائية العربية فإن الإحصائيات تشير إلى تراجع في قيمتها، إذ أصبحت تقدر بـ 34.18 مليار دولار سنة 2014 بعدما كانت بنحو 36.7 مليار دولار وذلك نتيجة لعوامل عدة أهمها: (الزراعية ا، 2010)

- انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

- تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية بفضل الجهود المتعلقة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

- تراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربية

الجدول رقم 01 : مساهمة بعض الدول في قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي(%)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	19.6	22.3	21.0	20.0	20.83	17.61	21.52
الجزائر	10.6	12.6	11.6	12.9	11.1	13.71	11.39
مصر	14.2	12.4	13.3	20.4	20.33	19.88	17
الإمارات	10.5	12.0	11.3	10.1	13.68	12.09	13.83

المصدر: (تم التركيز فقط على الجزائر وبعض الدول)

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010، ص 36

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2013، ص 31.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2014، ص 29

ويقدر نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو 280 دولار في ليبيا و 266 دولار في البحرين 312 دولار في السعودية و 414 دولار في الكويت و849 دولار في الإمارات ويتراوح ما بين 213 و 62 دولار في لبنان والأردن والجزائر والعراق واليمن وموريتانيا وتونس وفلسطين وسلطنة عمان في حين يقل عن 62 دولار في باقي الدول العربية.

2.2 الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي " بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا "، أي أن الاكتفاء الذاتي هو إنتاج الغذاء بكميات كافية تغني البلد على استيراد الغذاء من الخارج، وإذا لم تتوفر الكميات اللازمة المطلوبة من سكان البلد الواحد، أي أنها لم تنح محليا بالقدر الكافي، دلّ ذلك على وجود قصور في الإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني. وهو ما يعني أيضا أن الكميات المطلوبة لا تتوافق مع الكميات المعروضة، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى عجز في الميزان التجاري، وهو ما يطلق عليه الفجوة الغذائية. (احمد، 2010)

وذلك وفقا لثلاثة مجموعات من السلع والموزعة على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المنخفضة التي تعرف نسب استيراد عالية. وتتمثل هذه السلع أساسا في الحبوب الزيتية والنباتية والحبوب الجافة، والتي لا تتعدى متوسط نسب الاكتفاء الذاتي منها حوالي 40%. (انظر الجدول 02)

المجموعة الثانية: وهي مجموعة السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة. وتتمثل هذه السلع في الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء، ويتراوح متوسط نسب الاكتفاء من هذه السلع حوالي 60% و80%.

المجموعة الثالثة : فهي نسب الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتضم مجموعة سلع الخضار والفواكه والبطاطس واللحوم البيضاء والبيض والأسماك. وجميعها من السلع التي تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حد الاكتفاء الكامل.

الجدول رقم 02 : معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموع السلع الغذائية في الوطني العربي (%)

المجموعات السلعية	**2007	*2008	2009	2010	2011	متوسط 2012-2007	2013	2014
السكر (مكرر)	28.46	26.3	29.4	31.1	29.6	30.8	32.7	35.7
الزيوت النباتية	37.74	33.8	30.8	32.8	30.0	35.0	35.4	35.1
الحبوب والدقيق	48.02	44.6	52.4	44.6	47.3	46.9	51.1	52.6
البقوليات	64.56	56.3	59.5	58.8	59.3	57.9	65.5	65.2
لحوم بيضاء	86.48	67.0	65.9	67.1	70.1	68.5	70.9	73.1
الألبان ومشتقاتها	68.63	74.1	75.2	81.0	75.7	74.5	83.0	82.2
لحوم حمراء	86.48	87.6	83.3	83.3	83.7	82.1	80.3	81.0
البيض	98.58	**98.78	94.4	94.9	96.9	96.3	97.1	97.5
البطاطس	98.53	100.0	98.7	98.5	98.8	100.7	105.1	105.4
الفاكهة	97.56	99.6	98.9	97.6	104.1	96.6	107.3	107.9
الخضار	102.50	102.2	102.2	102.1	102.9	85.5	108.9	113.1
الاسماك	105.66	108.5	105.7	102.1	102.8	99.7	101.5	102.2

المصدر:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، الخرطوم، 014، ص 29.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، الخرطوم، 2011، ص 51.

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، الخرطوم، 2010، ص 37.

** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، الخرطوم، 2009، ص 43.

والملاحظ أن الجزائر تعاني حالة عدم الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والضروري. وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يعاني عجزا مستداما بسبب تزايد فاتورة استيراد هذه السلع. وهو ما يشكل خطورة على الأمن الإنساني ما دام أن الأمر يشكل ضرورة ملحة لحياة البشر، وبالذات مع التراجع في الاستثمار الإنتاجي، لاسيما المجال الغذائي. (زعدار، 2009) ورغم كون الجزائر تملك ميزة نسبية من حيث امتلاكها للغاز والنفط والفواض المالية التي تحققها من جراء ارتفاع أسعار هذه المواد الأولية، إلا أن وضعها وأمنها يبقين مهددان، ما دامت عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي.

3 تشخيص الأمن الغذائي في الجزائر والخطط المنتهجة لتأمينه.

إن تشخيص الأمن الغذائي يحدّد من المسائل الجوهرية التي دفعت بالحكومات والمنظمات الدولية إلى الاهتمام بها، من أجل تحديد العراقيل ووصف الخطط والبرامج لتجاوزها. فتأمين الغذاء ليس مشكلة حديثة، بل هي مشكلة قديمة قدّمت البشرية، وقد جعلت لنفسها مكانا في فكر الفلاسفة والاقتصاديين القدماء. وأهم ما لفت انتباهنا هي النظرة التشاؤمية التي طبعت أفكار الاقتصاديين مالتوس حين انتهى إلى مُسلمة مفادها أنه من المستحيل تحقيق الأمن الغذائي، لأنه معادلة يشترك فيها متغيرين كل منهما ينمو وفق متتالية تختلف عن الأخرى، والسؤال هو هل الواقع يثبت ذلك أم يُنفيه؟

1.3 الرؤية المالتوسية لمشكل الغذاء محليا وعربيا.

إن الملاحظ عالميا أن وتيرة النمو السكاني، ولاسيما في المدن الكبرى، أسرع من وتيرة إنتاج الغذاء المحلي في كثير من البلدان، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية في العديد منها، إذ أن منذ 1990، كان 37 بلد قد تحول من بلد مصدر صاف للغذاء إلى مستورد صاف له، والمتضرر الأكبر في هذه المعادلة هي الدول النامية التي تزامنت بها الحاجة الجديدة لاستيراد الغذاء مع طفرة في أسعار السلع الأولية التي تراجعت بشكل حاد في السنوات الأخيرة، مما يُنذر بارتفاع عدد البلدان التي سينعدم بها الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الإحصائيات تشير إلى أن العالم سيكون قادرا على توفير الغذاء لعدد لا يتجاوز 9 مليار نسمة بحلول 2050 على أفضل تقدير، من التعداد الكلي للسكان الذي سيناهز 9.7 مليار نسمة (يوفانوفيتش، 2019). والنتيجة أن 0.7 مليار نسمة من السكان ستبقى دون غذاء. وقد تفتن مالتوس إلى هذا الاختلال الكامن بين الحجم السكاني والحجم الغذائي، وتشكلت لديه قناعة أنه من غير الممكن الوصول إلى توازن بين السكان والغذاء إلا بتقليص العدد السكاني بشق الوسائل حتى إن اقتضى الأمر استخدام الحروب والأوبئة.

الجدول رقم 03: إسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)

البلدان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المغرب	13.2	15.2	12.5	13.1	14	13	-
موريتانيا	4.3	2.8	3.2	3.8	4.2	4	-
الجزائر	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	7.8
تونس	11.8	12	11.4	10.6	11.1	10.1	10.6

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ط 1، المغرب، 2012، ص13

والواضح من الجدول أن القطاع الزراعي يمارس تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي. ولكن بدرجات متفاوتة حسب البلدان وحسب اعتمادها على الزراعة. ودرجة تنوع اقتصادها. إذ لم يحقق القطاع الزراعي

المرتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات هطول الأمطار مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005-2011 وبلغ متوسط هذه المساهمة 13% في المغرب، و11% في تونس، و7% في الجزائر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة النمو الديمغرافي في الجزائر تتراوح ما بين 1.6 إلى 2 %، مما يعني أن عدد السكان سيرتفع إلى 44 مليون نسمة في 2030، وإلى 52.6 مليون نسمة في آفاق 2050. وهذه التوقعات وضعت على أساس نسبة نمو ديمغرافي 1.6 %، أي أن الأرقام سترتفع في حالة معدل نمو يناهز 2% (زرمان، 2017) كما أن عدد السكان المقدر حاليا بـ 38 مليون نسمة وفق أحدث الإحصائيات، مرشح لأن يعرف ارتفاعات هامة في السنوات القادمة، ستترتب عنه زيادة معتبرة في الطلب على الغذاء. وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في انكماش مستمر منذ الاستقلال نظرا لكثافة العمران الذي أتى على أخصب الأراضي الزراعية.

3.2 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الجزائر.

لاشك أن الأمن الغذائي يتأثر بالعديد من العوامل، وإن أهم هذه العوامل هي النمو الديمغرافي الذي اشرنا إليه بشيء من التفصيل عند عرضنا للرؤية المالتوسية للغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من العوامل التي تنعكس بشكل أو بآخر على الأمن الغذائي في الجزائر ولعلها تتمثل في:

- **العوامل الطبيعية:** وتتمثل اغلب العوامل الطبيعية التي أدت إلى نقص الإنتاج الزراعي بالجزائر وعدم قدرته على إشباع الحاجات الغذائية في:
- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية;
- اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر;
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها، والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية;
- التصحر والتعرية والتحولت التي يعرفها المناخ، ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة.

- **العوامل المادية:** تنطوي عمليات التنمية على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاضد فيه دور القطاعات الاقتصادية كالصناعة وقطاع الخدمات. وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثير ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى. (حمران، www.grenc.com/show_article_main) كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة رغم الدور الرئيس الذي تلعبه في إحداث تنمية في القطاعات الأخرى، إذ أن بعض الاقتصاديين يرون أن أي ثورة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان. (المتحدة ا.، 2000) لكن الذي حدث في الجزائر هو اهتمامها بالتصنيع، دون الزراعة، من أجل تحقيق التنمية خصوصا بعد الاستقلال، إذ عرف الاقتصاد الوطني مع مطلع سنة 1967 بداية المخططات التنموية موازاة مع بداية الإستراتيجية الصناعية،

- **التحولات في النظام العالمي :** مع بداية التسعينات حدثت تحولات كبيرة في النظام العالم، حيث كان لانهيار المنظومة الاشتراكية اثر سلبي في الموازين التجارية للدول العربية على غرار الجزائر التي كانت تصدر

إلى دول تلك المنظومة منتجاتها وخاصة الزراعية، كون تلك الدول تتّصف بانفتاح أسواقها أمام المنتجات الزراعية المتوسطة الجودة. (الدروبي، 2008)

• **نمو التكتلات الاقتصادية :** أخذت فكرة التكتلات تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية مثل التكتلات التي تشكلت في أوروبا. وتتميز هذه التكتلات بدعم التجارة البينية ضمن كل كتلة، ووضع الحواجز الكمية وغيرها التي تزيد من عزلتها عن بقية أسواق العالم. الأمر الذي أثر في الدول العربية من حيث تضيق السوق المتاحة أمام منتجاتها الزراعية. أما بخصوص الجزائر ودول المغرب العربي فقد تأثرت صادراتها الزراعية بشكل سلبي نتيجة انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية سنة 1986. (الزراعية ا، 1996)

• **اتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية :** جاءت منظمة التجارة العالمية كثمرة للأوضاع التي ميّزت العالم منذ بداية التسعينات، والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة، والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن تنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه. ومما تضمّنته منظمة التجارة العالمية بنود خاصة بالدول النامية لاسيما اتفاق الزراعة، إذ تلتزم الدول النامية بتخفيض دعم الصادرات بنسبة 24% وكمية الصادرات المدعّمة بواقع 14% من متوسط قيمة الدعم من الفترة (86-90)، أو متوسط (91-92) أيهما أعلى، وذلك خلال عشرة سنوات على أقساط سنوية، بمعدل 1.4% (عبيرات، 2002) وهو ما سيؤثر سلبا على أوضاع الأمن الغذائي في هذه الدول على المدى الطويل.

3.3 المقترحات الحكومية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

إن الحالة المؤسفة التي عاشها، ويعيشها، القطاع الزراعي في الجزائر استدعت النظر في الاستراتيجيات القائمة، لتغييرها أو تحديثها، وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وبلاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال. وهو ما دفع بالجزائر إلى استحداث إستراتيجيتين تمثلتا في سياسة التجديد الفلاحي والريفي. وقد شُرع في تنفيذ هاتين الإستراتيجيتين سنة 2008. وهذه السياسة تتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي، لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الجديدة إلى تحرير المبادرات والطاقت، وعصرنة جهاز الإنتاج، وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها البلاد والمجتمع. (الريفية، www.aoad.org/Algeria)

• **المحور الزراعي:** والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. ويتم تنفيذه من خلال ثلاثة برامج رئيسية مستخدمة الأدوات التالية:

أ. وحدات الاستبيان الحقلية؛

ب. مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛

ج. المهارات والبنيات التحتية وكذا التكوين.

- **المحور الرففف :** والذي فهدف إلى حمافة وصؤن وتعزفز الموارء الطفففعفة الرعوفة؁ والموارء النبانفة والموارء المائفة من ءلال أربع برامء تستند على الأءواف الفالفة:
- أ. نظام المعلوماء لبرنامج الفءفء الرففف؁ من اءل ءمفع المعلوماء المنءءة فف إطار عملفة الفشفصف ءلال المراحل المءلفة لفنفذ البرامء والمشارفع كما فسمح هذا النظام بفقففم قءراء المءءمعااء الرفففة والمؤسساء المعنفة بالمشارفع وءفءفء نسبة نءاءها؛
- ب. النظام الوطف لءعم اءءاء القراءاء من اءل الفنفمة المسءمامة؁ لأعراض الفشفصف والبرمءة لفنفمة مءلف المناطق؛
- ء. المشارفع ءواءفة لفالفمة الرفففة المءمءة والمشارفع ءواءفة لمكافءة الفصءر؁ من اءل الحمافة والحفاظ على الموارء الطفففعفة من ءهة؁ واسءغال وءشفن المعرفة والأنسءة المحلية المولءة للءروة من ءهة أخرى. وقء أسفراء هذه السفااسة على الفوففع على عقفف كفاءة لءمس سناوا مع ءمفع ولافاا الوطن.
- ء. عقق كفاءة الفنفمة الزراعفة؁ فم فوففعه مع مءفرفاا المصالح الفلاحفة؁ والغرض منه ءفءفء أهءاف الإناء سناوا اسءنااء إلى فارفء الفنفمة الزراعفة؁ وءصوصفاا وقءراء كل ولاية. وففم فقففم الأداء بالءركفز على الفغفراف فف معدل الإناء الزراعف والإناءءة؛
- ه. عقق كفاءة لفالفمة الرفففة؁ فم فوففعه مع مءافظاء الغاباء؁ والغرض منه ءفءفء المساحاء الرفففة المعنفة؁ وءفءفء المءءمعااء الرفففة الفف فغطفها المشروع (الأسر)؁ وكذا ءفءفء الأءر على الحمافة وءشفن الموارء الطفففعفة. كما أن فقففم الأداء فسفند على عءء المشارفع ءواءفة لفالفمة الرفففة المءمءة المعلنة والمنفءة؁ فوسفع مءال الإناء؁ حمافة الموارء الطفففعفة وعءء فرص العمل الفف فم ءلقها. وقء وضعت سلسلة من الفءابفر المرافقة لهذه السفااسة وءءعلق على وءه الءصوص بإنشاء قرض (الرففق). ءفء وصل عءء الملفاء المعفمءة من طرف البنوك إلى ءوالف 5263 ملف فف شهر أوا 2008 بغلاف مالي قءر ب 8.2 ملفارءفنار.

4. ءقلب الأسعار اءوففة وإسكالفة الأمن الغءافف فف ءزائر

إن ما فمفرّ الأسعار اءوففة للءءاء ارءفاعها المسفمر؁ الأمر الذي ءعلها ءشكل فءفءفا ءقفقا للءول الفف ءعمء على الوارءاء الغءائفة لءلفبة الطلب المحلي؁ ءصوصا فف اءول النامفة. كما أن اسءفءال هذه الظاهرة فف السناوا القلفة الماضفة؁ أءء إلى فنامف أءءاء ءوعف فف العالم؁ إذ أن ءءولهم المءءنفة أصبءء فر قاءرة على الصموء أمام الارءفاعاء ءنونفة لأسعار الغءاء؁ وبالفالف فان فوففر الغءاء باا فشكل هاءسا وءفءفا ءطفرًا للءءفر من الشعوب.

1.4 أسباب ارءفاع وءقلب الأسعار اءوففة للموااء الغءائفة

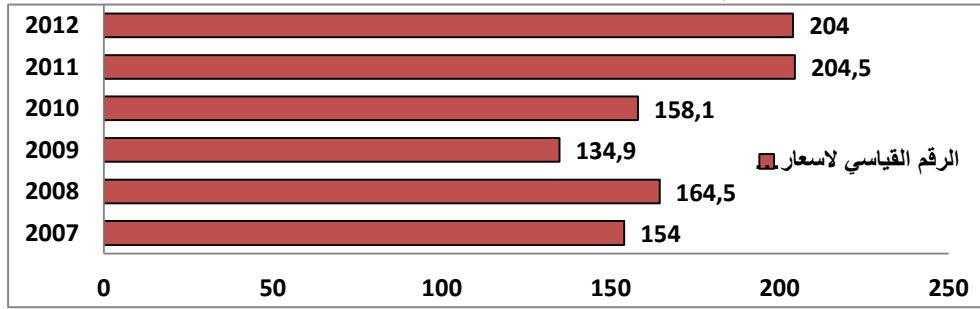
المعروف عن ءزائر أنها ءعمء بشكل كبفر على الأسواق العالففة لءامفن ءاءفاها الغءائفة؁ وقء مرء البلاد بصعوباء فف السناوا الأخيرة من ءفء فوففر الغءاء لمواطفها؁ ءفء عرفت الأسعار اءوففة ارءفاع رهفبا ءلال ففرففن مءالفة؁ الأولى 2007-2008 والفائفة 2010-2011. فءلال الففرة الأولى (2007-2008) كان الارءفاع السرفع للأسعار مرءبطا بضغط فءاعءف على أسعار السلع الأساسية بعء أعوام من النمو الاقفصاءف القوف

في الفترة 2003-2007، وتضافرت عوامل الارتفاع المتزايد في مستويات المعيشة وتحسين الغذاء، وارتفاع أسعار النفط وضعف المحاصيل في البلدان الرئيسية. (المتحدة ا.، 2008)

أما خلال الفترة 2010-2011، فقد كانت الصدمة اشدّ، حيث أدى الارتفاع في الأسعار إلى وقوع نحو 44 مليون شخص آخر في براثن الفقر على المستوى العالمي، وهبوط 68 مليون من مستهلكي المواد الغذائية أدنى خط الفقر، بينما تمكن 24 مزارع صغير من الهروب من الفقر نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل (الزراعية ا.، 2010)

فعلى المستوى العالمي ارتفع الرقم القياسي للغذاء سنة 2011 محققا رقما قياسيا قدر بنحو 204.5% بزيادة قدرت بنحو 29.3% مقارنة بالعالم 2010، واستمر هذا الارتفاع في النصف الأول من سنة 2012 كما يوضح الشكل 05.

الشكل رقم 05 : الأرقام القياسية لأسعار الغذاء عالميا (سنة الأساس: 2002-2004=100)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، الخرطوم، 2011، ص 37.

ولعلنا نقف على أهم الأسباب الباعثة على تقلب أسعار المواد الغذائية ومنها:

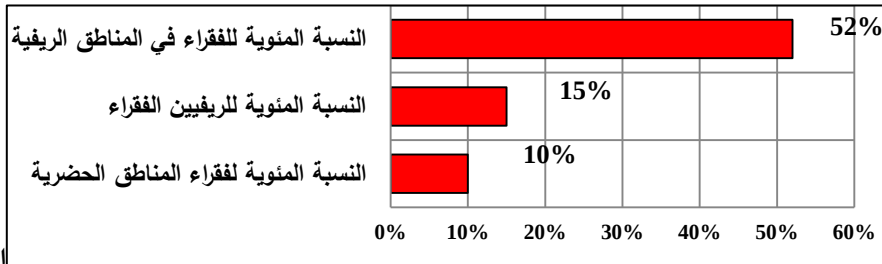
- اتجاه الدول الكبرى المنتجة للحبوب إلى استخراج مادة الايثانول منها، للحدّ من اعتمادها المفرط على واردات الطاقة، واتجاه أسعار الأخيرة إلى الارتفاع المذهل الذي تعدى حاجز 120 دولار.
- اتجاه الدول الكبرى إلى ما يعرف بالوقود الحيوي.
- نقص إنتاج الحبوب أربع مواسم متتالية بسبب عوامل بيئية ومناخية منها: انتشار مناخ الصحراء، نقص المخزونات الجوفية ومنسوب الماء الجاري، ارتفاع درجة حرارة الكواكب بما اثر في الإنتاج الغذائي منذ عام 2003، ولاسيما في أوروبا والهند؛
- القيود التي تضعها الدول الكبرى المصدرة للحبوب على صادرات الحبوب مثل: كندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي وروسيا، وذلك خلال مواسم 2006-2010، بسبب نقص الإنتاج؛ فقد أشار "باسكال لامي" مدير منظمة التجارة العالمية إلى تراجع التجارة العالمية في الأرز بنسبة 7% بسبب قيود التصدير، وان ارتفاع أسعار الحبوب خلال الفترة من 2010-2011 يرجع في جزء كبير منه إلى قيود التصدير التي فرضتها كل من روسيا وأوكرانيا بعد موجة الجفاف التي تعرضها كلا البلدين، والتخوف من تعرض شعوبها للجوع. (اللطيف، 2011)
- زيادة أسعار البترول التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، لان الأسمدة منتج كثيف استخدام الطاقة؛

- زيادة سكان العالم بمعدل يصل إلى مليوناً سنوياً، وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على الغذاء؛
- المضاربات من قبل المضاربين على السلع الغذائية، حيث فقد هؤلاء الناس الثقة بالأسواق المالية، فتحولوا إلى الأسواق الأخرى؛ ومنها سوق الذهب، وسوق العقارات، وأسواق المعادن. وأسواق المواد الغذائية. ونتيجة لهذه المضاربات الجنونية، ارتفعت الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، حيث ارتفعت أسعار بعض السلع مثل الحبوب إلى ما يقارب 200% (الغانم، 2012)
- انخفاض سعر الدولار بشكل عالمي إلى ما يقارب الربع، وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار السلع وخاصة في الدول التي تعتمد الدولار غطاءً مالياً، أو تلك التي تعتبره نقداً رئيسياً مثل الولايات المتحدة وغيرها من دول مرتبطة بها.

2.4 آثار تقلبات الأسعار على الأمن الغذائي واستراتيجياته في الجزائر

إن الجزائر تواجه العديد من المخاطر والانعكاسات السلبية لارتفاع وتقلبات أسعار السلع الأساسية على اقتصادها بشكل عام، وعلى الأمن الغذائي بشكل خاص. وأي تغير مفاجئ في الأسعار سيشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة، وسيحدث أزمة داخلية خطيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمن الغذائي الجزائري ليس مرتبطاً بالأسعار فحسب، بل هو واقع تحت رحمة اقتصاديات دول عديدة، إذ أن من ناحية الإمدادات تمثل خمسة جهات مصدرة (الأرجنتين، استراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) 73% من حركة التجارة العالمية في الحبوب، مما يعني أن الحصول على الحبوب المستوردة أصبح يعتمد إلى حد كبير على الأحداث الجارية في هذه البلدان. أما على مستوى معيشة الأسر، فإن ارتفاع الأسعار بشكل متقلب وسريع قد أثر على الفقراء الذين يفتقدون إلى الأمن الغذائي الأسري، حيث ينفق هؤلاء الفقراء ما بين 35 إلى 65% من دخلهم على الأغذية.

الشكل رقم 06 : تركيز الفقر في الجزائر (%)



المصدر: واشنطن، يناير 2009، ص 10

وقد أشار روبرت رويليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، إلى أن أزمة ارتفاع الأسعار أدخلت نحو 44 مليون شخص إلى الفقر المدقع خلال الفترة من جوان إلى ديسمبر 2010. وأن هناك نحو 100 مليون شخص في الدول الفقيرة حياتهم معرضة للخطر من جراء الأزمة، ذلك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ارتفاع أسعار الغذاء ونقص الدخل وارتفاع معدلات البطالة ونمو الاضطرابات الداخلية. (اللطيف، 2011)

ولكي تتمكن الأسر من مواجهة ما يتسبب فيه ارتفاع أسعار الأغذية من انخفاض في الدخل المتاح لها، فإنها تزاوّل أنشطة اقتصادية جديدة، أو تبني أصولها، أو تلجأ إلى الاقتراض للحد من تقليل الغذاء. كما تقلص

هذه الأسر أيضا في العادة ما تنفقه على الصحة والتعليم وتتحول في أنماطها الغذائية نحو الأغذية النشوية الأقل تكلفة، وتبتعد عن الأغذية الغنية بالمغذيات مثل الألبان واللحوم والفواكه والخضروات. (الريفية، www.aoad.org/Algeria) مما يعرضهم للأمراض والهشاشة والتشوه ونقص الوزن والفشل في الدراسة والتسرب من المدارس وغير ذلك، مما يثقل كاهل الأسرة الضعيفة أصلا.

ومن ناحية فان الآثار السلبية للأسعار ترتبط بقرارات الاستثمار الزراعي، حيث أن ارتفاع أسعار الأسمدة الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء يُحجّم الفلاحين عن الاستمرار في الاستثمار الإنتاجي، لاسيما في حال عدم حصولهم على الائتمان في الوقت المناسب، وبخاصة الاستثمار الذي يقيد رأس المال لفترات زمنية ممتدة، وقد يحدث ذلك حتى لو استقرت الأسعار. ولكن تقلبات الأسعار تفاقم ذلك الأثر وفي هذه الحالة فان الإستراتيجية الزراعية تصبح غير مجدية.

الجدول رقم 04: أثار تقلب الأسعار على الأمن الغذائي واستراتيجياته

القناة	من / ما الذي يتأثر	النتائج
شراك الفقر	المستهلكون والمزارعون	آليات التصدي المؤقتة من قبيل الاضطرار لبيع الأصول أو تقليص ما يتم تناوله من أغذية مغذية، مما يفضي إلى آثار دائمة
انخفاض الاستثمار الخاص على مستوى المزرعة	المزارعون	انخفاض استخدام الأسمدة يفضي إلى تدني الإنتاجية
الآثار على الاقتصاد الكلي	تقلب أسعار الأغذية يقلص قدرة الأسعار على إرسال إشارات لتوجيه تخصيص الموارد	عدم توجيه الاستثمار لقطاعات الاقتصاد المثلى وبالتالي تقليص النمو الاقتصادي
العمليات السياسية	المؤسسات الديمقراطية؛ والنمو الاقتصادي على الأجل الطويل	مظاهرات الجوع التي تضر بالمناخ الاستثماري؛ والإعانات التي تحول دون الاستثمار في السلع العامة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، الأمم المتحدة ، روما ، 2011 ، ص 19

وقد ذكر تقرير مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO انه من غير المحتمل أن تتراجع أسعار السلع الزراعية إلى متوسط معدلاتها خلال هذا العقد، حيث يتوقع التقرير السنوي المشترك بين المنظمين المعنون (توقعات الزراعة، 2010-2019) ارتفاع متوسط أسعار القمح والحبوب الخشنة والألبان على مدى السنوات العشر بحدود تتراوح فعليا بين 15-40% بمستوياتها السائدة خلال الفترة 1997-2006 (بعد احتساب التضخم). وفي حين سترتفع الأسعار الحقيقية للزيوت النباتية ب40%، في الوقت الذي يعتبر فيه التقرير أن تأثير التقلبات السعرية يختلف من بلد إلى آخر،

وذلك بالنظر إلى اندماج البلد في الأسواق العالمية، ومرافقه التحتية الأساسية، والاهم من ذلك سياساته التجارية والزراعية. (بارك،، 2014)

5 تفعيل التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام.

إن الركيزة الأساسية التي يتأسس عليها الأمن الغذائي هي وجود تنمية زراعية فعلية وجادة، وهو الأمر الذي تفتطنت إليه كل دول العالم، بما فيهم الجزائر. فالحكومة الجزائرية لم تدخر جهدا للوصول بالقطاع الفلاحي الوطني إلى المستويات العالمية، إلا أن النتيجة كانت عكس التوقعات والأهداف المنشودة، وبالتالي كان من الواجب على أصحاب الاختصاص تحديد الخلل ووصف الحلول الناجعة لذلك.

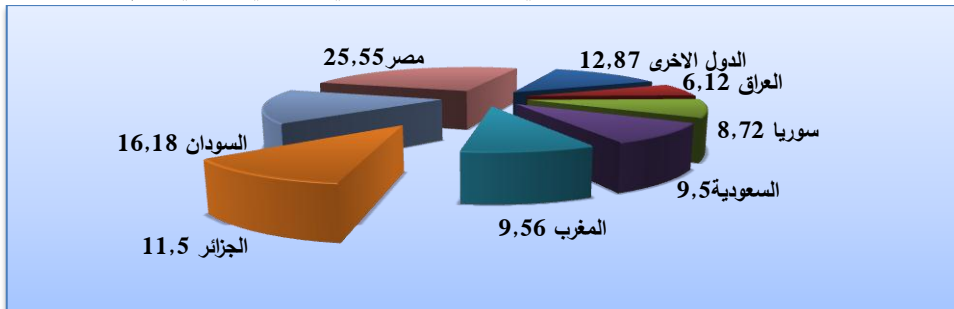
1.5 أسباب تعثر التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وغيرها:

وكغيرها من الدول النامية، تُواجه الجزائر تحديات كبرى لإرساء الأمن الغذائي. ورغم الاستراتيجيات التي انتهجتها البلاد في مجال تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن النتائج تبقى دون المستوى المنشود، إذ أن هناك الكثير من الجزائريين يعانون من سوء التغذية نتيجة تدهور قدرتهم الشرائية بنسبة تفوق 55% خلال الـ 20 سنة الماضية، من بينهم حوالي مليوني طفل يفتقرون لأبسط أنواع التغذية الضرورية. (الشيرازي،، 2017) ويعتبر الفقر أحد الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ربع سكان الجزائر تحت مستوى الفقر خلال العشرية الماضية مع أن الميزانية الحكومية كانت في تزايد مستمر. وعادة ما تُوضع السياسات الزراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد المفرط على الواردات لتأمين الغذاء، والجزائر سعت منذ عقود مضت إلى تطوير الفلاحة من أجل بلوغ هدف الاكتفاء الذاتي، لكن هذه السياسات لم تفلح في القضاء على الهوة بين طلب الغذاء والإنتاج، ولعل أهم الأسباب تكمن في: (العزیز، 2017)

- لم تسجل الإصلاحات الزراعية الاشتراكية منها والليبرالية نجاحات تذكر في مجال التنمية الزراعية، بسبب سوء الإدارة وقلة المختصين وانتشار البيروقراطية؛

- غياب السياسات المدروسة للبحوث الزراعية، وما تستوجبه من برامج من أجل تطوير الزراعة؛
- عدم تحديد أهداف لاستصلاح الأراضي، وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة؛
- اختلاف السياسات السعيرية من بلد إلى آخر وفي داخل البلد الواحد؛
- محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني، نظرا إلى قلة المراعي وفقرها وإهمالها؛
- إهمال القطاع الصناعي الزراعي بحيث لم تطرح سياسات واضحة تربط بين المجالين.

الشكل رقم 07 : مساهمة الدول العربية في قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي عام 2012 (%)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، الخرطوم، 2011، ص 07

والشكل يعكس بوضوح المساهمات المحتملة للدول العربية ومنها الجزائر في الناتج المحلي الزراعي العربي بسبب النقائص التي ذكرناها من قبل.

2.5 متطلبات برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن خطط الأمن الغذائي المستدام تتطلب توفر جملة من الركائز والتي يمكن إجمالها في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها التنافسية والإنتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة. وهو ما يتطلب كذلك توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف الآتية: (اليمني، 2017)

الهدف الأول: زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مطرد بفعل عوامل نذكر منها:

• **زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي:** إن استهلاك المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان، وبالتالي فإن على الإنتاج الزراعي أن يواكب هذه الزيادة السكانية تفاديا لحصول عجز غذائي؛

• **ارتفاع مداخل الأسر:** ينعكس النمو الاقتصادي في زيادة مداخيل الأسر. كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخيل إضافية، وهو ما يشجع هذه الأسر رفع مستوى استهلاكها؛

• **التحضر:** ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية، وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني: تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري .

الجدول رقم 05: تطور تكاليف فاتورة الواردات من السلع الغذائية (% من PIB)

البلدان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	3.5	3.2	3.7	4.5	4.2	3.7	-
المغرب	3.0	2.7	4.3	4.6	3.3	3.8	-
موريتانيا	6.46	8.88	11.32	12.26	12.09	8.57	-
تونس	3.9	4.1	5.1	6.0	4.2	4.9	4.2

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ط 1، المغرب، 2012، ص 21.

ومنذ سنة 2005 ارتفع حجم واردات الجزائر من القمح من 4.1 مليون طن إلى 4.8 مليون طن سنة 2006 وإلى 5.1 سنة 2007 وأخيرا إلى 6.3 مليون طن سنة 2011 بعد تراجع طفيف في 2010. (المتحدة ا، 2012)

الهدف الثالث: تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهاً نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

الهدف الرابع: الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية. إن تحقيق هذه الأهداف يستلزم ما يلي:

- أ. تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة في الميدان الزراعي؛
- ب. تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية؛
- ج. توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان الزراعي؛
- د. تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول والتكتلات الاقتصادية) بما يتماشى والمصالح الآنية والمستقبلية للتنمية الزراعية. كما يرى آخرون أن إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في هذه الدول تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة من خلال تحقيق الأهداف التالية: (مبروكي ا، 2011)
- أ. تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي المحلي، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حالة استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي؛
- ب. التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث التعليمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديث؛
- ج. التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية و البشرية والمالية وسوء توزيعها، وذلك عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة، ومبدأ تحقيق وفورات الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف.
- د. مواجهة التحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلاً في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة؛
- هـ. وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل المشترك على تحقيق التوليف الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية؛
- و. إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني.
- ز. وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنيات التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية.
- مع وضع خطط وبرامج لتقوية وتنشيط وتسهيل التجارة البينية وتنسيق التجارة مع الخارج.

3.5 الإمكانيات المتاحة لتجسيد تنمية زراعية جادة في الجزائر

توفر الجزائر على العديد من المقومات التي لو تم استغلالها بشكل امثل سنصل إلى ترسيخ الأمن الغذائي الوطني لأجيال عديدة. وللعلم فان هذه المقومات تتواجد في العديد من الدول الشقيقة، ولعل أهمها يتلخص في النقاط التالية (الزراعية ا، 2010)

1. امتدادات شاسعة للمساحات الكبيرة الصالحة للزراع، في حين لا يتم استغلال الانسبة ضعيفة منها؛
2. امتداد الجزائر في أحزمة بيئية مختلفة لأكثر من ألفين كلم، مما يمكن من إنتاج محاصيل متنوعة؛

3. توفر إمكانيات كبيرة لتكثيف الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في استخدام الأسمدة والآلات والتقانة العالية والحد من نظام تبوير (الأرض البور) الأراضي الزراعية .

4. توفر الكوادر الزراعية الفنية.

5. وجود بعض الفوائض المالية التي يمكن أن تستثمر في الزراعة .

4.5 تحديات إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر

إن استراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر وغيرها من الدول العربية تواجه العديد من التحديات المستقبلية، والتي يمكن أن نوجزها في: (الاسرج، 2013)

- ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب: إن الموارد المائية شحيحة ومحدودة بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضا بالانخفاض الواضح. وقد ركزت السياسات المائية المحلية خلال الفترة الماضية على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب على المياه. ومن ثم ظلت كفاءة استخدام المياه منخفضة. وأدى إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية.

الجدول رقم 06: تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية

خلال 1990-2007 ألف هكتار

الفترة	المساحة المزروعة المطرية والبور	المساحة المزروعة المروية	الإجمالي
1990	45.247	11.553	56.800
2000	55.929	9.500	65.429
2007	60.067	10.705	70.772

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2008

- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية المساندة: يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة الجزائرية في القدرة على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية. ويغزى هذا إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل الزراعي ومنظمات المزارعين. إلى جانب احتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة، خاصة في ظل اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي دون المحاور الأخرى: تتبنى الدولة مفهوما للأمن الغذائي يركز على تحقيق اعلي درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي دون إيلاء اهتمام خاص لباقي محاور

الأمن الغذائي المتعلقة بجودة وسلامة الغذاء، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في السوق، وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء.

- تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي: هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر، إذ تم استثمار أموال كثيرة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن يصاحب ذلك تخصيص استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، مما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج. وللوصول إلى حلول طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي، ينبغي الحد من الاستهلاك المفرط والفاقد الغذائي، وإزالة الحواجز أمام التجارة، ورفع الإنتاجية، ناهيك عن ضرورة القيام بجهود مضمينة من أجل جذب التدفقات الرأسمالية والاستثمارات إلى القطاع الزراعي. (يوفانوفيتش، 2019)

- ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية العربية: ما زال التنسيق العربي على مستوى السياسات الاقتصادية والتجارية والزراعية يتسم بقدر كبير من التواضع مع ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية مما أضعاف مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة العربية تحقيقها، وادي إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد ووضف قدرة الزراعة العربية على المنافسة في الأسواق العالمية.
- خاتمة:

وخلاصة القول فان غياب الأمن الغذائي يُشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي وحتى الدولي. فالغذاء أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوما بعد يوم، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفره محكوما بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. وتكمن الخطورة في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستخدمه كتهديد متى ما أرادت.

كما يتضح لنا كذلك أن الجزائر تملك من الأرضية والموارد المائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذا ما تم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها، وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. رغم أن الأمر يزداد صعوبة مع انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات وتجميد المشاريع، ومن ثم تفاقم التبعية الغذائية للخارج. وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع، المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها. وكما تشمل تشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة

وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية.

ومن خلال عرضنا لمشكلة الأمن الغذائي ومتطلباته وكيفية تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر وغيرها من الدول العربية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية المتعلقة بمتطلبات التنمية الزراعية أمكن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات ومنها:

1. أن أزمة الغذاء لا تمس الجزائر فحسب بل هي عالمية الانتشار، وقد تفاقمت بتحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية بدأت نتائجها الاجتماعية تظهر في كثير من الدول، زادت من جيوش الجوع إلى أكثر من مليار نسمة.

2. وجود علاقة وطيدة بين العجز في المياه والعجز في الأمن الغذائي أو الفجوة الغذائية.

3. تظهر مشكلة التسويق للمنتج الزراعي في الأسواق العربية على الرغم من عدم كفايتها للاحتياجات العربية من الناحية النظرية ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق العربي والمنافسة الأجنبية.

4. لا يشكل البحث العلمي الزراعي المحلي حافزا للاستثمار، ولا تؤدي مخرجاته الدور المناسب في النهوض بالقطاع الزراعي.

5. أن هناك ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع الزراعية، مما يثقل كاهل الميزانية العمومية بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء.

6. إن ما تحقق من إنجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وزيادة ما يتم استيراده من المحاصيل والمواد الغذائية، حيث تجاوزت هذه النسبة 60 %، كما لا زالت نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والغذائية متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة.

7. لا زالت هناك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالاً أمثل وإن المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل.

8. إن الجزائر تشهد زيادة واضحة في معدلات النمو السكاني وهذه الزيادة ستكون من أهم الأسباب في زيادة الطلب على الموارد الزراعية دون أن يخلو الأمر من إجهاد واضح للموارد الزراعية. كما أن النمو السريع للسكان في القطر سيؤدي إلى زيادة مستويات الفقر. بالإضافة إلى انخفاض مستويات دخول الأفراد والذي سيكون سبب رئيسي في انخفاض نصيب الفرد من الغذاء دون المستوى الذي يحقق مبدأ الأمن الغذائي.

ومن أجل التغلب على هذه التحديات والعقبات وتحقيق التنمية الزراعية ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي قمنا باقتراح جملة من التوصيات أهمها:

1. العمل على إيجاد إستراتيجية عربية موحدة للتخفيف من تقلبات أسعار السلع الغذائية ودعوة المنظمات الدولية لضمان شفافية الأسواق العالمية.

2. العمل على حث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي والغذائي وخلق المناخ الاستثماري اللازم لجذب المستثمرين وتحفيز المواطنين للعمل في القطاع الزراعي.

3. العمل على توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة وعادلة ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية.

4. الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية، وإتباع سياسة دعم سعر المنتج ورفع هذا السعر إلى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون بمستويات مجزية ومشجعه للمنتج الزراعي للاستمرار في العملية الزراعية وزيادة الإنتاجية.
5. التأكيد على الربط بين الأمن المائي والأمن الغذائي باعتبارهم وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث. بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري العذبة.
6. إتباع سياسة حماية المحاصيل المنتهجة محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المحاصيل والمنتجات الغذائية المستوردة.
7. يجب أن تكون عملية النمو الاقتصادي مقترنة ببرامج اقتصادية للحد من ظاهرة الفقر كإتباع سياسات إعادة توزيع الدخل كجزء من برامج التخفيف من حدة الفقر واستئصاله.
8. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي عن طريق توفير الأرضية القانونية المحفزة، ومحاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية.

1. المراجع

2. ، الجمهورية اليمنية. (2005). المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، ابريل 2005، ص 4. متاح على الموقع <http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf> (تاريخ الاطلاع 2017/03/13).
3. الأمم المتحدة. (2000)، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ، ص 203.
4. الأمم المتحدة. (2008) ، تمويل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة – DPI/2520E – نوفمبر 2008 ، ص 1.
5. الامم. (2012). لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ط 1، المغرب، 2012، ص 21.
6. الأمم المتحدة. (2012). لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، ط 1، المغرب، 2012، ص 21.
7. الأمن الغذائي العربي. (2017). ، ص 172. متاح على الموقع <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2009/93.pdf> (تاريخ الاطلاع 2017/03/14).
8. البحث الزراعي اليمني. (2017). مشروع مساعدة التأهيل والبحث الزراعي اليمني، معلومات عن الأمن الغذائي، بحث منشور على الموقع http://ryarproject.com/index.php?option=com_content&Itemid=81&id=65&view=article (تاريخ الاطلاع 2017/03/14).
9. البنك الدولي. (2009). ، تقرير تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، واشنطن، كانون الثاني / يناير 2009، ص 3.
10. الطاهر مبروك. (2011). الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 194 .

11. الطاهر مبروكي. (2011). ، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 194 – بتصرف -.
12. الطاهر مبروكي. (2011). ، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 9، 2011، ص 198.
13. العايب سليم.. (2011). الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 15.
14. المصطفى ولد سيدي محمد. (2017). ، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، موقع أزمة الموارد الإلكتروني، متاح على الموقع <http://www.resourcecrisis.com/index.php/food/338-2> (تاريخ الاطلاع 2017/03/14).
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010). ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2010، ص 37.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1996). ، طبيعة عمل السياسات الزراعية، الخرطوم، ، ص 52.
17. جمال الغانم.. (2012). أزمة غلاء الأسعار وطريقة علاجها، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الموقع الإلكتروني، متاح على <http://www.airss.net/site/2012/09/18/> (تاريخ الاطلاع 2017/03/05).
18. حسين عبد العزيز. (2017). ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، موقع الجزيرة ، متاح على <http://www.aljazeera.net/books/pages/c128e-b4e4-4e8a-9923-a86620d762ad819> (تاريخ الاطلاع 2017/03/15).
19. حسين عبد المطلب الاسرج. (2013). ، تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة ايكونوميكات، السنة الرابعة، العدد 22، فبراير 2013، ص ص 7-8.
20. حنان رجاني عبد اللطيف. (2011). ، أزمة تهدد العالم: ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراته في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011، ص 120.
21. رانية ثابت الدروبي. (2008). ، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، ، ص 204.
22. رقية خلف محمد الجبوري.. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 57-58 ، بيروت ، ربيع 2012 ، ص 123.
23. سعد عبد الله محمد بن باز. (www.alriyadh.com). ، مفهوم الأمن الغذائي، جريدة الرياض، العدد 14591، 5 يونيو 2008، النسخة الإلكترونية، متاح على الموقع <http://www.alriyadh.com/2008/06/05/article348283.html> (تاريخ الاطلاع 2017/03/13).
24. سلام منعم زامل الشمري. (بلا تاريخ). ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 11، جامعة الكوفة، العراق، ص 68.
25. عامر عامر احمد. (2010). ، نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 8، 2010، ص 5.
26. عبد الحق زعدار. (2009). ، نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 05، 2009، ص 311.

27. عبد العالي ديلة.. (2004). الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد، المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 87.
28. عبد الكريم صالح حمران. (www.grenc.com/show_article_main). الأمن الغذائي، الركن الأخضر، متاح على الموقع http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948 (تاريخ الاطلاع 2017/03/01).
29. عبد الكريم صالح حمران.. (2017). الأمن الغذائي، الركن الأخضر، متاح على الموقع http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948 (تاريخ الاطلاع 2017/03/13).
30. فوزية غربي. (2014). التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، ص 13.
31. فوزية غربي. (2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 65.
32. فوزية غربي. (بلا تاريخ). التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، ص 13.
33. كامل الشيرازي.. (2017). إجراءات جديدة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، جريدة إيلاف، يومية الكترونية، لندن، متاح على الموقع <http://www.elaph.com/Web/Economics/2009/10/492508.htm> (تاريخ الاطلاع 2017/04/15).
34. ماريا يوفانوفيتش. (2019). تطور الغذاء، مجلة التمويل والتنمية، العدد 53، الرقم 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2016، ص 38.
35. محمد السيد عبد السلام. (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998، ص 74.
36. محمد رفيق أمين حمدان. (، 1999). الأمن الغذائي - نظرية ونظام وتطبيق - ، دار وائل للنشر، عمان، ص 16.
37. محمد سمير مصطفى. (2010). الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 52، خريف 2010، ص 136.
38. محمد شايب، نعيمة بارك.. (2014). الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع الغذاء عالميا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص 65.
39. مقدم عبيرات. (2002). موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتواصل إليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 164.
40. منظمة الأغذية والزراعة. (2011). تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الأمم المتحدة، روما، 2011، ص 15.
41. نجية زمران.. (2017). نجية زمران، تحديات الأمن الغذائي، جريدة الشعب، يومية جزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني، <http://www.ech-chaab.net/ar> (تاريخ الاطلاع 2017/03/14).

42. هيثم عبد الخالق إسماعيل. (2017). ، مفهوم جديد للأمن الغذائي في ظل تحرير التجارة العالمية، التجارة العراقية، ص16، بحث منشور على الموقع <http://www.iraqitic.com/maga15/m1516.pdf> (تاريخ الاطلاع 2017/03/17).

43. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (www.aoad.org/Algeria). وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمار والشاركة في الميدان الفلاحي، الجمهورية الجزائرية، موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص1. <http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf> (تاريخ الاطلاع 2017/03/12).

44. d'Algéri, I. n. (2011). e, Bulletin de Veille Technologique et Economique, N°9 , Aout 2011, p13.

45. dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.